بعض مشاكل تطبيق طرق التخطيط علي الاقتصاد المتخلف

(خلاصة المقال المنشور باللغة الفرنسية فى هذا العدد)

الدكتور عزيز القطيفى*

يكاد يجمع الاقتصاديون اليوم على أن التطور التلقائى (أى التطور الناتج عن تلقائية نظام السوق) فى البلدان المسبوقة اقتصاديا لا يمكنه أن يؤدى الى تقدم هذه البلدان ولذلك لابد من استبدال التطور التلقائى بتطور اقتصادى مخطط ، وبعبارة أخرى ان التغلب على التخلف الاقتصادى لا يتم دون الالتجاء الى التخطيط . وقد يلوح من ذلك ان التخطيط هو بمثابة العلاج المباشر للتخلف ، وفى الحقيقة ان كل تخطيط لا يؤدى حتما الى تطور اقتصادى ، فثمة خطط اقتصادية قد اخفقت فى تحقيق النمو الاقتصادى فى بعض البلدان .

ان نجاح التخطيط فى تعجيل التطور الاقتصادى يتوقف بصورة رئيسية على سلامة الاساس النظرى للخطة أولا ودقة اجهزتها للتحليل الكمى ثانيا وفيما يلى بعض الملاحظات بشأن هاتين المسألتين :

أولا : الاساس النظرى للتخطيط فى البلدان المسبوقة اقتصاديا : يثير الأساس النظرى لخطة التطور الاقتصادى مسائل مهمة تكاد تكون بمثابة الاساس من بناء التخطيط ، ولعل سبب ذلك يرجع الى غموض المبادئ النظرية للتخطيط الاقتصادى المقترح للبلدان المسبوقة ، اذ يلاحظ بأنه لا تعرف حتى الآن نظرية تخطيط خاصة بهذه البلدان ، فالحلول التخطيطية المعطاة للبلدان المتخلفة لا تعدو أن تكون مستمدة من الاسس النظرية للتخطيط الحر أو من الاسس النظرية للتخطيط

---

* مدرس الاقتصاد فى كلية التجارة والاقتصاد فى الجامعة الليبية ببنغازى . دكتورا الدولة بالعلوم الاقتصادية بدرجة جيد جداً مع الثناء من جامعة مونبلييه سنة ١٩٦٥ . رسالة الدكتورا بعنوان «التخطيط والتخلف الاقتصادى ، مساهمة فى دراسة النمو والتخطيط الاقتصادى فى العراق» .

الاشتراكى ، ولما كانت هذه الاسس أو تلك لا تتفق دائما والشروط الخاصة بالاقتصاد المتخلف فانه يتعذر الاستناد اليها حرفيا عند تخطيط التطور الاقتصادى فى البلدان المسبوقة . ولايضاح ذلك لا بد من الاشارة الى بعض المبادى الاساسية فى التخطيط :

تعرف الخطة الاقتصادية بصورة عامة بأنها جهاز فنى يستند الى اساس نظرى ، فمن الناحية النظرية لابد وأن تتضمن الخطة الاقتصادية مجموعتين من الموضوعات : الاولى تستوحى من النظام الاجتماعى والاقتصادى وتتناول عادة تعريف مراكز السلطة الاقتصادية وتعيين الجهات المكلفة بتنفيذ الخطة وتحديد أدوات القياس الكمى للتخطيط . أما المجموعة الثانية من الموضوعات فتستمد من التحليل النظرى لاستراتيجية التطور الاقتصادى وتتضمن عادة اهداف الخطة الاقتصادية وتحديد الوسائل التفصيلية لتحقيقها .

ويستدل مما سبق بأن طرق التخطيط ينبغى لها أن تتغير طبقا لتغير الانظمة الاقتصادية أولا ولا بد من أن تختلف لاختلاف استراتيجية التطور فى المكان وفى الزمان ثانيا ، وهكذا فان التخطيط الحر أو الاشتراكى للبلدان المتقدمة صناعيا لا يحتمل التطبيق بشكل آلى فى الاقتصاد المتخلف ، وزيادة فى ايضاح هذه المسألة سنستعرض الأدوار الرئيسية لكل من نوعى التخطيط السالفى الذكر وامكانية تطبيقهما فى البلدان المتخلفة اقتصاديا :

ان معيار التمييز بين التخطيط الحر والتخطيط الاشتراكى يعتمد على الوضع الذى تتخذه الخطة من فعاليات ووظائف النظام الاقتصادى . فقد تكون الخطة أولا كجهاز ملحق بنظام السوق حيث تظل هذه السوق قائمة بالوظائف الاقتصادية الرئيسية ويقتصر دور التخطيط على مساعدة تلقائية النظام الاقتصادى ويسمى هذا النوع من التخطيط بالتخطيط الحر . وقد تكون الخطة ثانيا كقسم اساسى من بنيان النظام الاقتصادى حيث يفرض التخطيط شروطه على فعاليات ووظائف النظام الاقتصادى ولا يترك للسوق الا دوراً ثانويا ويطلق على هذا النوع من التخطيط بالتخطيط الاجبارى المتكامل أو بالتخطيط الاشتراكى . وبطبيعة الحال ان دور الخطة أو السوق ضمن اطار كل من هذين النوعين قد يتفاوت من بلد لآخر

ولكنه فى كل الاحوال لابد وان يكون الدور الرئيسى للخطة أو للسوق مهما تغيرت أهمية كل منهما من اقتصاد لآخر . فبناء على ما تقدم ينبغى معرفة الموضع الذى يجب أن تتخذه الخطة فى النظام الاقتصادى المتخلف ، وبعبارة أخرى ، أيا من الموضعين السابقين يجب أن تتخذه الخطة فى الاقتصاد المتخلف ؟ فالموضع الاول (التخطيط الحر) يترك أمر التطور الاقتصادى بصورة رئيسية على تلقائية نظام السوق ، وحيث اننا نلجأ الى التخطيط لعدم كفاية هذه التلقائية فغنى عن القول بأن هذه الطريقة من التخطيط تفقد غايتها فى البلدان المسبوقة . أما الموضع الثانى (التخطيط الاجبارى المتكامل) فانه يفترض اقتصادا كامل التأميم فعلى فرض قبول البلدان المتخلفة بهذا المبدأ فان تحويل اقتصادها الى نظام اشتراكى لا يتم بين عشية وضحاها فلا بد اذا بكل الاحوال من تعايش بين قطاع حر وقطاع حكومى وبالأحرى لابد من نظام اقتصادى جديد يوفق بين هذين القطاعين من جهة ويعطى للقطاع الحكومى الدور الأرجح فى توجيه النشاط الاقتصادى من جهة أخرى . ولكن ما ينبغى ملاحظته هنا هو أن النظام الاقتصادى الجديد هذا لا يشبه الانظمة الاقتصادية للبلدان المتقدمة صناعيا سواء كانت البلدان الغربية أو البلدان الاشتراكية . ولذلك فان التخطيط المقترح للبلدان المتخلفة اقتصاديا يجب أن يدعم بأساس نظرى ينسجم وطبيعة هذا النظام الجديد . اما اذا بقيت فكرة التخطيط مستندة الى الاسس النظرية للتخطيط الاشتراكى أو الحر فانها ستظل فكرة تجريدية يصعب الانتقال بها الى حيز التطبيق .

ان الاساس النظرى للتخطيط الاقتصادى فى البلدان المسبوقة يجب أن يوضع اذا بشكل يتفق مع الامكانيات الحقيقية للتطور الاقتصادى الفعلى لكل بلد على حدة . أى ان درجة المركزية فى التخطيط وموضع الخطة من النشاط الاقتصادى لابد من استنادهما فى البداية الى مبدأ التوفيق بين قطاعين على أن يكون للخطة الاقتصادية الدور الاول فى دفع القوى الاقتصادية نحو النمو وتوجيه القطاع الأهلى بالتكامل مع القطاع الحكومى . أما الانظمة الحسابية للتخطيط وكذلك جميع أجهزة القياس الكمى فينبغى اختبارها بشكل تصلح فيه للتعبير عن الحقائق الاقتصادية فى الاقتصاد المتخلف . ان هذه المسألة ستكون موضوع البحث التالى:

ثانيا : صعوبات التحليل الكمى لخطة التطور الاقتصادى :

يستوجب التخطيط الاقتصادى الاعتماد على اجهزة سليمة للقياس الكمى ، ومن المؤسف ان هذه الاجهزة بالرغم من أهميتها فى تطبيق السياسة الاقتصادية فانها لم تدرس دراسة كافية لأغراض التخطيط فى الاقتصاد المتخلف . أما ادوات القياس الكمى المستعملة فى الاقتصاد المتقدم صناعيا فانها لا تصلح دائما فى تقدير الكميات الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، وها هى بعض الامثلة على ذلك .

أ — المحاسبة الاقتصادية : يلاحظ بأن بعض طرق المحاسبة الاقتصادية المصممة لنظام السوق فى اقتصاد متطور يشك فى صلاحية استعمالها فى اقتصاد متفكك البنيان كالاقتصاد المتخلف ، ذلك لأن هذا النوع من أنظمة المحاسبة الاقتصادية يعتمد فى استنباط الكميات المنتجة على جهاز الاثمان ، وحيث ان وحدة الثمن لا تتوفر فى السوق الوطنية للاقتصاد المتخلف ، فانه يتعذر اعتبار الاثمان كأداة صالحة لتقدير الكميات المنتجة على نطاق وطنى .

فضلا عما تقدم فان المحاسبة الاقتصادية المتبعة فى انظمة السوق المتطورة تستمد مدلولاتها من سلوك التطور التلقائى ، ولما كان التخطيط فى الاقتصاد المتخلف — كما اوضحنا — يهدف الى استبدال التطور التلقائى بالتطور المخطط فان مؤشرات ومدلولات التطور التلقائى لا تتفق واهداف المحاسبة الاقتصادية المصممة لأغراض التخطيط فى البلدان المتخلفة ، اذ يفترض هنا أن تعتمد المحاسبة على معايير موضوعية غير تلك المعايير الخاضعة لتلقائية السوق وبالاخير لابد من الاشارة الى ان المحاسبة الاقتصادية المستندة الى جهاز الاثمان لا تصلح ايضا لتقدير بعض الكميات الاقتصادية ، كتقدير كمية الاستهلاك الذاتى التى تمثل نسبة عالية من الدخل فى الاقتصاد المتخلف ، وكذلك لا يصلح جهاز الاثمان لتخمين المبادلات التى تجرى دون استعمال النقود . لكل هذه الاسباب لابد اذا من تصميم محاسبة اقتصادية تنبوئية معدة بصفة خاصة لأغراض التخطيط .

ان هذا النوع من المحاسبة يمكن تنظيمه بصورة أولية عن طريق استعمال نموذج تنبؤى بسيط يتناول مواجهة التوازن بين المصادر الرئيسية وتوظيفها ،

وبطبيعة الحال ليس من الممكن أن يطلب فى بداية التخطيط التوصل الى دقة متناهية فى هذا التوازن ، لان الاحصاء وكذلك الطرق الفنية للتنبؤ لا تزال بالرغم من تقدمها أبعد من أن تحقق مثل هذه الدقة .

ب ــ مشكلة استعمال النماذج النظرية : تنتقد نماذج التخطيط المستعملة فى الاقتصاد المتطور صناعيا لعدم صلاحيتها للتعبير عن بعض الظواهر الاقتصادية فى الاقتصاد المتخلف . فلو أخذنا النماذج الرياضية الأكثر انتشارا فى التخطيط الاقتصادى لوجدناها تشتق غالبا من نموذج Domar الذى ينتقد لا لفكرته التجريدية بتساوى الادخار مع الاستثمار فحسب بل لانه يعتبر انتاجية رأس المال عددا ثابتا الأمر الذى لا ينطبق وواقع الحال فى البلدان المسبوقة اقتصاديا ، حيث ان هذه البلدان معرضة لاحداث تغيرات جوهرية فى الوسائل الفنية للانتاج ذلك ما يؤدى الى تغير حتمى فى انتاجية رأس المال التى يعبر عنها بالنموذج المذكور بعامل الاستثمار .

ولكن الانتقاد المنوه عنه أعلاه بالرغم من قوة حجته قد يفقد صحته لو تغيرت بعض شروط النظام الاقتصادى فى البلدان المتخلفة . فلو استبدل المدخرون والمستثمرون بسلطة اقتصادية مركزية فان هذه السلطة قد تستطيع ضمن شروط معينة من أن تقتطع جزءا من الدخل القومى نرمز له بـ (د ل) لكى تستثمره بكامله فى قطاعات انتاجية وفى هذه الحالة نستطيع القول بان الادخار (دل) والاستثمار (أ) هما متساويان وبعبارة أخرى ان دل = أ . ونستطيع القول أيضا بأن هذا الاستثمار سيؤدى خلال مدة معينة الى زيادة فى الدخل القومى (△ل) تبعا لانتاجية الاستثمار (م) وذلك يعنى أن :

$$\triangle ل = \frac{أ}{م} = \frac{د\ ل}{م}$$. اما معدل نمو الدخل القومى $\frac{\triangle\ ل}{ل}$

فيساوى : $\frac{د\ ل}{م} = \frac{د}{م} = \frac{أ}{م}$ لأن د = ا حيث

يتحقق هذا التساوى بصورة فعلية وبشكل ارادى من قبل السلطة الاقتصادية المركزية بالنحو المذكور اعلاه .

من ذلك يتضح بأن نموذج Domar لا يخلو من فائدة عند استعماله فى التخطيط الاقتصادى فى البلدان المسبوقة ، الا أن ما ينبغى ملاحظته هو ان معامل الاستثمار فى هذه البلدان يشك فى احتفاظه بقيمة ثابتة . اذ يلاحظ بأن الاستثمار فى البلدان المتخلفة قد يفقد مدلوله الاقتصادى أحيانا وذلك عندما يتخذ شكل الانفاق بأوجه غير منتجة الامر الذى يجعل معامل الاستثمار يظهر بالتعبير الرياضى التالى : م ← ∞ لان ΔJ ← صفر (م = $\frac{أ}{\Delta J}$) . وبعبارة اخرى انه لابد ما لانهاية من الاستثمار فى هذه الاوجه كى نستطيع الحصول على زيادة فى الدخل القومى ، وذلك يعنى بعين الوقت ان معامل الاستثمار ليس عددا ثابتا بل يتغير تبعا لانتاجية رأس المال أو تبعا لكيفية توزيع الاستثمار القومى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولهذا السبب ينبغى ان يدرس معامل الاستثمار على ضوء الشروط الاقتصادية الحقيقية ولا يستنبط الا بعد مدة كافية من المشاهدة للشروط الاقتصادية الفنية الخاصة بكل بلد على حدة والا أدى استعمال معامل الاستثمار للبلدان الاخرى الى خطأ فى تقدير الاستثمارات اللازمة للخطة الاقتصادية.

الخلاصة : يمكن تلخيص ما سبق ببعض النقاط الرئيسية التالية :

١ — عند قبول مبدأ التخطيط فى الاقتصاد المتخلف لا بد وان يكون دور الخطة شاملا ليس فى توجيه السوق فحسب بل فى توجيه الحياة الاقتصادية بصورة عامة ، ولذلك ينبغى فى هذه الحالة — تعريف الاطارات الفنية والاقتصادية والقانونية للتخطيط مقدما .

٢ — لا تعرف طريقه تخطيط خاصة بالاقتصاد المتخلف ولذلك يقتضى أن تؤخذ بنظر الاعتبار الطرق التى اتبعت فى اوضاع مشابهة فى سبيل اختبار ما يصلح منها . كما انه ليس من الممكن أن تنقل هذه الطرق بشكل آلى الى اقتصاد متخلف معين ، بل لا بد من تعديلها وجعلها مناسبة لشروطه الموضوعية الخاصة .

٣ — ليس من المستحيل استعمال النماذج الرياضية فى تخطيط التطور الاقتصادى بالبلدان المتخلفة فبتحسين اجهزة الاحصاء والتقدير الكمى يسهل تدريجيا استعمال هذه النماذج . ولكن يشترط عند بناء نموذج رياضى للتخطيط ان يكون التعبير الرياضى مستخلصا عن طريق التدرج من المحتوى الاقتصادى الى المحتوى الرياضى وليس العكس أى من المحتوى الرياضى الى المحتوى الاقتصادى .